ألمانيا والاتحاد الأوروبى

يتصادف الإحتفال بذكرى إعادة توحيد ألمانيا بافتتاح معرض فرانكفورت للكتاب الذى دعى إليه العرب كضيف شرف. ولعل هذه المصادفة تعكس مدى العلاقات الودية بين ألمانيا والدول العربية وخاصة فى مصر، فبالإضافة إلى المدارس الألمانية والنشاط الواسع لمعهد جوته بدأت الجامعة الألمانية نشاطها. هذا بالإضافة إلى ما تتقدم به المؤسسات الألمانية الأربعة من مساعدات فى نواحى مختلفة.

الكاتب:

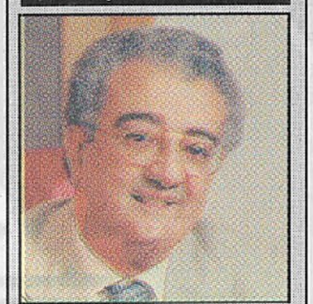

دكتور مهندس/ نادر رياض
رجل صناعة
رئيس لجنة الصناعة بالغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة
مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

وتنعكس هذه العلاقات أيضاً فى وجود إذاعة عربية فى الإذاعة الألمانية «دويتش فيلا» رأسها فى وقت ما المرحوم سعيد أبوالسعد الإذاعى المصرى المعروف، كما تنشر ألمانيا مجلة «فكر وفن» باللغة العربية التى يكتب فيها عدد من المفكرين العرب كما أن مجلة «دويتشلاند» تصدر الآن باللغة العربية. وتعد غرفة التجارة الألمانية المصرية من أنشط المؤسسات فى الإطار التجارى، والمعهد الألمانى للآثار لايكف عن استقبال علماء الآثار الألمان والقيام بحفريات عديدة.

وسيذهب عدد كبير من الكتاب والمفكرين العرب إلى ألمانيا للمشاركة فى معرض فرانكفورت، فكيف سيجدون هذا البلد الصديق، بعد خمسة عشر عاماً من الوحدة. أول ما يلفت النظر هو الدور القيادى لألمانيا فى الاتحاد الأوروبى ومن المعروف أن ألمانيا كانت إحدى الدول الستة التى أنشأت «عام ١٩٧٥» السوق الأوربية المشتركة، ذلك السوق الذى نمى وتطور تدريجياً حتى أخذ الآن شكل إتحاد يجمع ٢٥ دولة. وتعد ألمانيا أكثر مساهمة مالية فى ميزانية الاتحاد التى تبلغ ١٢٢ مليار دولار.

وتشترك ألمانيا مع فرنسا فى قيادة مجموعة دول أوروبا الغربية التى تنظر إلى الاتحاد على أنه وسيلة حقيقية لإعطاء أوروبا دورها القيادى الذى تستحقه. ولتحقيق هذا فإن هذه الدول على استعداد للتضحية ببعض مزاياها الوطنية فى سبيل تقوية الاتحاد. وهذا الموقف المستقبلى لألمانيا يختلف تماماً من موقف دول شرقى أوروبا التى قبلت أخيراً فى الاتحاد، فهى تنظر إلى الاتحاد على أنه وسيلة لتقديم المساعدات لها وللاستثمارات مما اثار معارضة بين الدول الغربية وخاصة ألمانيا التى تحتفظ بضرائب مرتفعة. وبرغم ذلك الاختلاف فى المواقف فإن ما يزيد على ٢٦ مليار يورو صرف على دول شرقى أوروبا، حقيقة أن ألمانيا تواجه بعض الصعوبات الاقتصادية مما دعى المستشار شرودر إلى خلق برنامج جديد للإصلاح الاقتصادى والذى يرمى إلى البدء فيه فى يناير ٢٠٠٥. وقد أدى هذا البرنامج إلى ظهور نقد كبير لشرودر وقيام مظاهرات خاصة فى الجزء الشرقى من ألمانيا، كانت نتيجته أن يلقى حزب شرودر الديمقراطى الاجتماعى بعض الهزائم فى الانتخابات المحلية الأخيرة.

وبرغم المظاهرات ونتائج الانتخابات فإن شرودر صمم على تنفيذ البرنامج وفى الكلمة التى ألقاها فى البرلمان الألمانى أخيراً دافع عن برنامجه وأكد أن الغرض من تلك الإجراءات هو تخفيض نسبة البطالة التى بلغت ٩,٥٪ فى الغرب، و٢٠٪ فى الشرق. وينص البرنامج على تخفيض المعونات الاجتماعية، وتخفيض مدة تلقى العاطلين معونة البطالة السخية التى كانت تدفع البعض إلى عدم البحث عن عمل ما داموا يحصلون عليها. ويؤكد المستشار الألمانى أن هذه الإصلاحات ستؤدى إلى زيادة فرص العمل وتشجيع الاستثمارات.

وليس هناك من ينكر أن من أسباب صعوبات ألمانيا الاقتصادية المساعدات الضخمة التى قدمتها ألمانيا الاتحادية للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية فى ألمانيا الشرقية. وقد بلغت تلك المساعدات منذ بدء إعادة التوحيد حتى الآن ١٦٠ مليار دولار جاءت من دافعى الضرائب فى الغرب الذين بدأوا يتذمرون لدرجة أن قياس رأى عام حديث أثبت أن خمس سكان ألمانيا يريدون عودة حائط برلين وأن ١٢٪ منهم من ألمانيا الشرقية.

ومما لاشك فيه أن هناك أزمات بين شرقى ألمانيا وغربها حول توجيهات برنامج شرودر للإصلاح الاقتصادى. ويقول أحد المسئولين فى حزب الديمقراطية الاشتراكية المكون من شيوعيين سابقين: أن فرص العمل فى الجزء الشرقى من ألمانيا أقل كثيراً من الجزء الغربى مما دعى الكثير من الشباب إلى اللجوء إلى الغرب بحثاً عن عمل ويوجه المسئول النقد إلى شركة نزويهاند المسئولة عن خصخصة الصناعات فى الشرق منذ بدء الوحدة. وقد قامت هذه الشركة منذ ذلك الوقت فى إعادة بناء اقتصاديات المنطقة، فأغلقت بعض المصانع وباعت البعض الآخر إلى شركات غربية وقد أدى هذا إلى زيادة البطالة.

وبرغم هذه المشاكل فإن الجزء الشرقى من ألمانيا، كما يقوم أحد الصحفيين الإنجليز فى جريدة الاندبيندنت اللندنية، أنه من الواضح أن ألمانيا الشرقية بعد التوحيد أصبحت الأحسن حالاً من نظيراتها من دول شرقى أوروبا وأن هناك العديد من مدن الشرق تعكس ازدهاراً واضحاً ونشاطات عامة ويضيف «أنه من المثير حقاً أن نرى التحول الكبير الذى حدث فى ألمانيا الشرقية».